مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (2000 – 2010) (دراسة على حسابات قطع الموازنة العامة)
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، ياسمين رجب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4509
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (2000 – 2010)
(دراسة على حسابات قطع الموازنة العامة)

الدكتور رضوان العمار*
ياسمين رجب**

(تاريخ الإيداع 31 / 10 / 2013. قُبِل للنشر في 6 / 2 / 2014)

□ ملخّص □

تعد الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من أهم أنواع الإيرادات العامة، ولا سيما في الدول النامية وذلك على اعتبار أن نسبة الإيرادات الضريبية تشكل الحجم الأكبر من الإيرادات العامة وهذا ما يلاحظ من خلال موازنات الجمهورية العربية السورية.

وتطور حجم الإيرادات العامة ولا سيما الإيرادات الضريبية بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي يظهر مدى قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة المتزايدة باستمرار، كما تظهر مدى قدرة الدولة في الدول النامية على إعادة توجيه جزءٍ من الفوائض النقدية نحو الاستثمارات التي تساعد على إقامة البنية التحتية، وهذا ينطبق على سورية.

لذلك كان لا بد لنا من دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سورية نتيجة أهميتها ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، ولا سيما أننا قمنا بهذه الدراسة استناداً إلى حسابات قطع الموازنة العامة للدولة وليس استناداً إلى الموازنات التقديرية بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة عن عملية تطور الضرائب بأنواعها المختلفة، بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي في سورية والذي ينعكس أيضاً على الجهد الضريبي والطاقة الضريبية لسورية وتطورها ومدى تأثير ذلك على التهرب الضريبي. إذ أثبتت الدراسة أن الإصلاح الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة قد انعكس على السياسات المالية وأدواتها والتي أظهرت تطوراً في الضرائب نتيجة انخفاض التهرب الضريبي وارتفاع الطاقة الضريبية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة، الإيرادات الضريبية، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الموازنة العامة.

*أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالبة دراسات عليا (ماجستير)– قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (1) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (1) 2014

The Evolution of Tax Revenues in Syria During the Period 2000-2010: A Study of the Cut Accounts of Public Budget

Dr. Radwan Alammar*
Yasmin Rajab**

(Received 31 / 10 / 2013. Accepted 6 / 2 / 2014)

□ ABSTRACT □

The different types of tax revenues are considered the most important types of public revenues, particularly in developing countries. Given this, the proportion of tax revenues make up the biggest amount of public revenues, and this is observed in the budgets of the Syrian Arab Republic. The evolution of the size of public revenues, especially tax revenues compared with the Gross Domestic Product (GDP), shows the state's ability to finance its growing public expenditure. It also shows the ability of the state in developing countries to redirect part of cash surpluses to finance investments that help to establish the infrastructure, and this applies to Syria. Therefore, it is necessary for us to study the evolution of tax revenues in Syria because of its importance and its role in the economic development process. This study is based on the cut accounts of the state budget, not on the expected budgets in order to obtain accurate results from the process of the evolution of taxation of different types, compared with the GDP in Syria, which is also reflected on Syria's tax energy and its evolution and impact on tax evasion. This study proves that economic reforms reflected on the financial policies and their tools in Syria during the study period show a development in taxes as a result of a decrease in tax evasion and an increase in tax energy.

Keywords: Public revenues, Tax revenues, Direct taxes, Indirect taxes, public budget.

*Professor, Department of Financial and Banking Sciences, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate Students, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

من البديهي أنه لا بد للنظام الضريبي في أي بلد من أن يتوافق مع العلاقات القانونية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلد، إلا أن تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتغير الظروف الاقتصادية يتطلب إصلاحاً جذرياً للنظام الضريبي القائم بحيث تصبح الضريبة أداة مهمة في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي، وكذلك تصبح عاملاً مساعداً على تنشيط الاستثمارات المحلية والخارجية بهدف زيادة معدل النمو في الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة الأفراد، والحفاظ على قيمة النقود. ونظراً للأهمية التي تتمتع بها الضريبة كان لابد من دراسة واقع الإيرادات الضريبية في سورية وأهميتها وتطورها مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة.

أهمية وهدف البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إلقائها الضوء على التطور الحقيقي لحجم الضرائب بأنواعها في سورية بالمقارنة مع الناتج القومي، وذلك من خلال حسابات قطع الموازنة وليس من خلال الموازنة التقديرية التي يمكن أن تتحقق ويمكن أن لا تتحقق. وعليه نستطيع من خلال هذه الدراسة معرفة التطور الفعلي للضرائب المختلفة وبالنتيجة مدى تطور الجهد والطاقة الضريبية في سورية.ويهدف البحث إلى التركيز على ما يلي:

تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة بأنواعها المختلفة من خلال حسابات قطع الموازنة وبالمحصلة الدور الذي تشغله الضريبة في الإيرادات العامة للدولة.

فرضيات البحث:

الرئيسية : حصل تطور مهم في الإيرادات الضريبية في سورية خلال فترة الدراسة

ومنه الفرعية:

1. لقد شهدت الفترة (2000 – 2010) تطوراً مهماً في العبء الضريبي.

2 لقد شهدت الفترة (2000 – 2010) تطوراً مهماً في مساهمة الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة.

منهجية البحث:

تم جمع البيانات من المصادر الآتية:

1- مجموعة من الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه التي تعرضت لهذا الموضوع.

2- التقارير المالية السنوية الصادرة عن وزارة المالية.

3- التقارير الصادرة عن هيئة تخطيط الدولة.

4- المجموعات الإحصائية للأعوام (2000 – 2010) الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الأسلوب الكمي من أجل قياس واختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المعتمدة في هذه الدراسة.

متغيرات البحث:

المتغير التابع:الإيرادات الضريبية.

المتغير المستقل: الناتج المحلي الإجمالي في حال تمت المقارنة بين مجموع الضرائب المختلفة كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي.

ومن ثم الإيرادات العامة للدولة كمتغير مستقل في حال تمت المقارنة بين مجموع الضرائب بأنواعها المختلفة والإيرادات العامة للدولة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (غندور، 2009) بعنوان الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

ركزت هذه الدراسة على مشكلة النقص الحاصل في الإيرادات العامة للدولة، والنقص الحاصل في الإيرادات الضريبية بأشكالها المختلفة المباشرة وغير المباشرة والرسوم، وما هي أسباب هذا النقص وتداعياته؟ وما هي سبل تجاوز هذا النقص؟ وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم بعض الأدوات الإحصائية لدراسة الارتباط والانحدار بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وتوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن النظام الضريبي في سورية غير عادل وهناك تراجع في الأهداف الاجتماعية للنظام الضريبي أمام تراجع الاستثمارات، وأن النظام الضريبي لم يتناسب مع التطور الاقتصادي في سورية، كما أن النظام الضريبي في سورية على الرغم من قساوته فإنه يمتاز بتراجع الموارد وتقديم وظيفة الجباية على الوظائف الأخرى وبالتالي تقديم التوازن النقدي والمالي على التوازن في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأن الزيادة في معدل نمو ضرائب الرواتب و الأجور بين عامي 1995 – 2003 كانت أكبر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما ساهم في تعميق حال الركود الاقتصادي في سورية.

2- دراسة (جديد، 2009) بعنوان فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

هدف هذا البحث إلى دراسة موقع السياسة المالية بين مختلف العوامل المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري في سورية، وما هي نقاط الضعف والقوة في أدوات السياسة المالية؟ وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضعف العلاقة بين حجم الاستثمار العام والخاص من جهة، والضرائب والرسوم المفروضة في سورية من جهة ثانية. وهناك علاقة قوية بين حجم الإنفاق العام الاستثماري وكل من حجم الاستثمارات العامة والخاصة. وهنالك علاقة ارتباط مقبولة بين الإنفاق العام الاستثماري وحجم الاستثمارات الخاصة في ظل محاولات ضبط الإنفاق العام وتوجيه قسم كبير منه لإنشاء المدن الصناعية مما ساعد في جذب المستثمرين في مجالات استثمارية مختلفة وذلك خلال الفترة من (2000- 2007 م).

3- دراسة (ابراهيم، 2011) بعنوان دور السياسة المالية في توزيع وإعادة وتوزيع الدخل القومي، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

ركزت هذه الدراسة على عرض الآثار المترتبة للضرائب المباشرة والغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى عرض أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، كما ركز البحث حول إمكانية الضرائب تحقيق العدالة عند توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن نسب الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً، مما يعني أن النظام الضريبي يعاني من انخفاض في الحصيلة ولا يكفي لتلبية متطلبات وحاجات الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

أما الدراسة التي سأقوم بها والتي جاءت تحت عنوان "تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة 2000– 2010" فهي تتميز عن الدراسات السابقة من ناحية الفترة الزمنية المدروسة بالإضافة إلى الاعتماد على حسابات قطع الموازنة وليس الأرقام التقديرية للموازنة كما كان في أكثر الدراسات السابقة وهذه الدراسة ستعكس تطور العبء الضريبي خلال الفترة المدروسة من 2000 – 2010 بالإضافة إلى نسبة الضرائب من الإيرادات العامة.

النتائج والمناقشة:

1- تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة 2000– 2010:

قبل أن نتطرق إلى دراسة واقع الإيرادات الضريبية في سورية ينبغي أن نذكر أن النظام الضريبي السوري لا يزال في المرحلة الأولى من مراحل نموه، حيث يعتمد على نظام الضرائب النوعية وعلى المطارح المتعددة، وهو في هيكله وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال الظروف المختلفة التي مرت بها سورية،[1]إلا أنه في أواخر عام 2003 بدأت مرحلة جديدة من تطوير وتحديث النظام الضريبي، فقد صدر القانون رقم (24) لعام 2003 (قانون ضرائب الدخل) وحل محل المرسوم التشريعي رقم (85) لعام 1949. ثم تتالى ظهور القوانين والتشريعات الحديثة في قطاع الضرائب والرسوم ليصل عدد هذه التشريعات الجديدة إلى حوالي 30 نصاً تشريعياً حديثاً وجميع هذه التشريعات نافذة حالياً.[2]

وتأتي الإيرادات الضريبية لتشكل أهم بنود الإيراد العام، خاصة في البلاد غير النفطية، ولا يخفى أن الضرائب في عصرنا الراهن تعتبر من أهم موارد الدولة على الإطلاق، حيث تمول حوالي 90% من الإنفاق العام في الدول المتقدمة. هذا وتتراوح نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي الإجمالي في دول السوق الأوروبية المشتركة ما بين(35– 45%).[3]

إن استعراض تطور الحصيلة الضريبية بالأرقام المطلقةلا تؤدي إلى قياس موضوعي لفعالية السياسة الضريبية في سوريةفي ظل الضغوط التضخمية ومعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها زيادة مطارح الضريبة وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية لأنها تفرض على الدخول وأسعار السلع والخدمات الجارية حسب نوع الضريبة وأن ثمة نمواً

(1) عايب، وليد. ***النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية***. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2007، ص12.

(2) الحسين، محمد. ***أداء النظام الضريبي في سورية (دراسة مقارنة)***. مجلة عالم المال، وزارة المالية، العدد 10، سورية، 2007، ص1.

(3) زيدان، رامي. ***حساسية النظام الضريبي في سورية***. منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2006، ص97.

بالمطارح الضريبية التي تفرض الضريبة على أساسها لذا لا بد من ربطها بالناتج المحلي بالأسعار الجارية، هذا مع التغاضي عن الفروق الناجمة بين تحقق الضريبة وتحصيلهاأو الفصل بين تقويم أداء وظيفة تحقق الضريبة المبنية على وقائع موضوعية تجعلها قابلة للتحصيل وبين تحصيل الضريبة أو جبايتها بسبب عدم قدرة النظام المحاسبي الحكومي الحالي على تقديم المعلومات الكافية في هذا المجالمما جعلنا نفترض أن الضرائب المتحققة تساوي الضرائب المحصلة.

وعلى العموم يمكن القول أن الضرائب تؤدي إلى حدوث مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن تلك الظواهر التي يحدثها فرض الضريبة ما يسمى بالعبء الضريبي، إذ تم أول تقدير للعبء الضريبي في سورية في عام 1943 حينها كان الدخل القومي لسورية ولبنان يقارب 1.5 مليون ليرة، وكان معدل العبء الضريبي 4% لأن حجم الاقتطاعات الضريبية بلغ 60488 ليرة في القطرين معاً.[4]ويمكن إرجاع ضعف العبء الضريبي إلى جملة من الأسباب نذكر منها:[5]

- ضعف الوعي الضريبي سواء بالنسبة إلى المكلف أو الإدارة الضريبية
- الإعفاءات الضريبية وظروفها
- ضعف الدخل الفردي
- ضعف النشاط الاقتصادي

أما بعد هذه الفترة ونتيجة التطور الاقتصادي والنمو وزيادة حجم الاستثمارات فقد انعكس هذا التطور الاقتصادي انعكاساً كبيراً على نمو في الضرائب ولا سيما أن الدولة أصبحت بحاجة أكثر إلى الأموال لتمويل نفقاتها العامة وإشباع الحاجات العامة والجدول رقم (1) أدناه يبين لنا تطور العبء الضريبي خلال الفترة 2000– 2010

جدول رقم (1): تطور العبء الضريبي في سورية خلال الأعوام (2000– 2010)(المبالغ ب مليار ل.س)

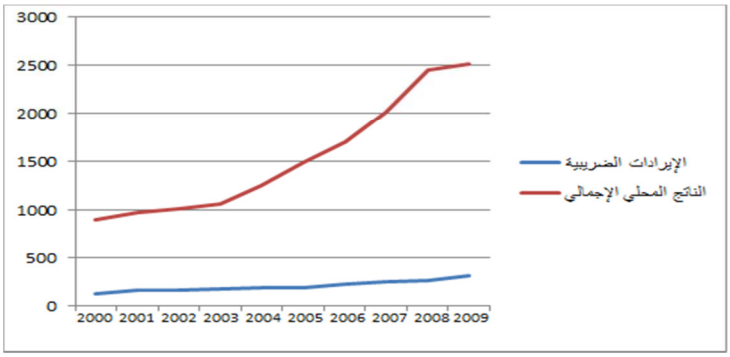
البيان	الناتج المحلي الإجمالي (1)	إجمالي الضرائب والرسوم (2)	العبء الضريبي نسبة (2) إلى (1)
2000	903.944	124.028	%13.7
2001	974.008	168.204	%17.3
2002	1016.52	168.239	%16.6
2003	1067.265	180.411	%16.9
2004	1253.944	185.505	%14.8
2005	1490.796	192.535	%12.9
2006	1708.748	222.697	%13
2007	2020.838	248.561	%12.3
2008	2448.060	268.825	%10.9
2009	2520.705	310.626	%12.3
2010	2791.775	278.428	%9.9

المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية، (النسب من إعداد الباحثة)

(4) زيدان، رامي. ***حساسية النظام الضريبي في سورية***. مرجع سابق، 2006، ص101.

(5) اسماعيل، اسماعيل. ***الاقتصاد العالمي***. مجلة اقتصادية شهرية، السنة الثانية، العدد 19 ، سورية، 2005، ص9.

الشكل رقم (1) تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول رقم (1) السابق نلاحظ أن العبء الضريبي العام في سورية كان بالمتوسط (13.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد من المعدلات المنخفضة بالمقارنة مع الدول النامية في مصر (21%) وفي الأردن (24%) وفي تركيا (23%) وذلك لنفس الفترة المدروسة.[6] والسبب في ذلك يعود إلى السياسة الضريبية المتبعة في سورية حيث تنطوي هذه السياسة على الإفراط في منح الإعفاءات الضريبية وذلك على الرغم من وجود عجز متزايد في الموازنة العامة حيث تهدف السلطات الضريبية من خلال منح الإعفاءات الضريبية إلى تحفيز المستثمرين، ولكن يجب الإشارة إلى أنه هناك عدة عوامل أخرى بالإضافة إلى الإعفاء من الضريبة والتي تساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والتي من بينها توفير مناخ استثماري والبنية التحتية ووجود سوق مالي كفء لتداول الأوراق المالية وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح بعض الطبقات وتشجيع استهلاك بعض السلع والحد من الأخرى وتشجيع بعض الصناعات أو فروعها.

وعليه فإن أهم خواص الأنظمة الضريبية في البلدان النامية هي تدني العبء الضريبي ويعود سبب ضعف الطاقة الضريبية في سورية والبلدان النامية إلى عدة أسباب منها انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم وجود جهاز ضريبي كفء، وغياب الوسائل المادية اللازمة وكثرة الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي الواسع الانتشار، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد السري وغياب النزاهة في كثير من الأحيان.

ويمكن تلخيص أسباب انخفاض حجم العبء الضريبي في سورية فيما يلي:[7]

- كثرة التعقيدات والروتين يدفع المكلف للتهرب الضريبي.
- الوساطة والنفوذ السياسي لبعض التجار يجعل السلطات الضريبية غير قادرة على تكليفهم.
- انخفاض مستوى الأجور والرواتب للموظفين يدفعهم إلى التعامل مع المكلفين ومساعدتهم للتهرب من دفع الضرائب.

(6) غندور، غسان. ***الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة***. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2009، ص110.

(7) غندور، غسان. ***الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة***. مرجع سابق، ص111.

– الإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع الاستثمار تؤدي لانخفاض عدد المكلفين.

إن هذه الأسباب مع غيرها من الأسباب الاجتماعية والثقافية كالفساد الإداري تساعد المكلفين على التهرب.

إن العبء الضريبي في سورية هو عبء ظاهري ولا يمثل العبء الضريبي الحقيقي في سورية لأنه لم يخفض من الناتج المحلي الإجمالي حجم القطاعات المهمة المعفاة أصلاً من التكليف الضريبي كدخل الاستثمارات الزراعية والدخول السياحية وسائر المداخيل الأخرى المعفاة من التكليف بنصوص خاصة، مما يؤدي إلى خروج ما لا يقل عن نسبة تتراوح بين 50%– 60% من الناتج المحلي الإجمالي عن دائرة التكليف الضريبي، وكذلك لم يتم إدراج ضمن الضرائب والرسوم (فروقات الأسعار) التي تورد مباشرة للخزينة والتي في حال احتسابها بها سوف يصل العبء الضريبي إلى ما يزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي،[8] مما يدل على أنه لا يزال أمام الاقتصاد السوري احتياطي كبير لزيادة العبء الضريبي دون إحداث تشوهات كبيرة مقارنة بدول أخرى.

أما بالنسبة إلى تطور الإيرادات الضريبية ومدى مساهمتها في إيرادات الموازنة العامة فالجدول التالي يبين تطور الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمتها من الإيرادات العامة في سورية خلال الفترة المدروسة.

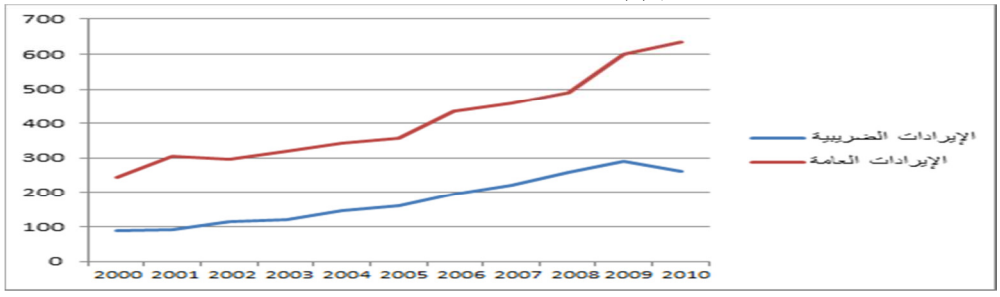
جدول رقم (2): تطور الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في سورية خلال (2000– 2010)(المبالغ بـ مليار ل.س)

البيان	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الضريبية (2)	نسبة (2) إلى (1) %
2000	245.6	88.8	36.2
2001	305.3	91.9	30.1
2002	297	115	38.7
2003	318.5	120	37.7
2004	342.5	145	42.3
2005	356.3	160	44.9
2006	434.9	196	45.1
2007	458.6	221.4	48.3
2008	490.9	258	52.5
2009	600.8	290	48.3
2010	634.4	261.6	41.2

المصدر: النشرات الربعية ، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة ، مصرف سورية المركزي،

(النسب من إعداد الباحثة)

الشكل رقم (2) تطور الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الباحثة

(8) الجليلاتي، محمد. ***النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحاته***. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية، 2000، ص8.

نلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

– أن مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة السورية يشكل رقماً متواضعاً على اعتبار أن هذا المورد هو المورد الدائم الذي تعتمد عليه الدول في تمويل إنفاقها، حيث تمول الضرائب في بعض الدول المتقدمة (80%– 90%) من النفقات العامة.(9)

– الإيرادات الضريبية منخفضة نسبياً مقارنة لما تحققه الدول المجاورة بالرغم من ارتفاع معدلات الضريبة في سورية مقارنة بهذه الدول.

فالحصيلة الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات في سورية تبلغ حوالي (42.3%) فهي قليلة مقارنة بمصر حيث تبلغ الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات حوالي (59%) وفي تونس (70%) وفي المغرب (80%).(10) وهذا يعود إلى كثرة التهرب والتجنب الضريبي وضعف الإدارة الضريبية وكبر حجم الإعفاءات التي منحت بهدف دعم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص.

وفي هذا السياق قامت سورية في السنوات الأخيرة بعدة تعديلات جوهرية على القوانين الضريبية من جهة وعلى قانون مكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى. فقد تم إلغاء الإعفاءات كافة وفترات السماح الضريبية التي كان يعطيها قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 بعد القانون رقم (8) لعام 2006 والذي حل محله وعدل القانون رقم (10) وتم دمجها في قانون الضريبة على الدخل ويبقى هناك تحدي جوهري وهو تحسين كفاءة الإدارة الضريبية.(11)

2– تحليل الضرائب في سورية خلال الفترة 2000– 2010:

تختلف دراسة الضرائب باختلاف الفكر الاقتصادي وتختلف أيضاً التصنيفات العامة للضرائب بين بلد وآخر، لكن هذه الاختلافات قد لا تؤدي لاختلاف الأدوات، فالضريبة التي يدفعها المكلف على دخله تسمى بالضريبة المباشرة بينما التي يدفعها عند الاستفادة من خدمة أو الحصول على سلعة فتسمى بالضريبة غير المباشرة. والنظام الضريبي السوري الحالي ينقسم كما هو معتمد في الموازنة إلى قسمين:

القسم الأول هو الضرائب المباشرة أما القسم الثاني فهو الضرائب غير المباشرة ونستطيع أن نميز في النظام الضريبي السوري الضرائب الآتية:

– الضرائب على الدخل وهي كالتالي:

أ– الدخل الناجم عن العمل: وتقع عليه ضريبة الرواتب والأجور

ب– الدخل الناجم عن رأس المال: ضريبة ريع العقارات وضريبة رؤوس الأموال المتداولة

ت– الدخل الناجم عن العمل ورأس المال معاً: ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية

– الضرائب عل رأس المال (الثروة):

أ– رسوم السيارات

---

(9) صندوق، عفيف عبدالكريم. ***دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية***. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2000، ص101.

(10) تحليل الاقتصاد الكلي السوري. ***هيئة تخطيط الدولة***. ص85.

(11) STURM, M. & GURTNER, F. ***Fiscal Policy in Mediterranean Countries Developments, Structures and Implications for Monetary Policy.*** Occasional Paper Series, European Central Bank, NO. 69, August 2007, P.4.

ب- ضريبة المواشي

ت- رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات

ث- رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري

ج- ضريبة العرصات

- الضرائب التي تقع الإنفاق (الاستهلاك): وتسمى في النظام الضريبي السوري بالضرائب غير المباشرة وتشمل كافة الرسوم والضرائب المتبقية.

وسندرس واقع تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة المدروسة وفق نوعين من التصنيف.

2-1 التصنيف الأول:

تصنف الضرائب في سورية إلى ضرائب مباشرة (ويقصد بها المبالغ المفروضة على الدخل والثروة ورأس المال، وتقوم السلطات المالية بتحصيلها بشكل مباشر من المكلف الخاضع للضريبة وفق جداول اسمية) وضرائب غير مباشرة (ويقصد بها المبالغ المفروضة على الاستهلاك وانتقال السلع والخدمات من شخص لآخر، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف فيدفعها مباشرة عند القيام بتلك الإجراءات أو استهلاك السلع الخاضعة لهذه الضريبة).

والجدول رقم (3) يبين تتبع تطور الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ونسبتها لإجمالي الضرائب ولإيرادات الموازنة العامة.

جدول رقم (3): تطور كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وإجمالي الضرائب في سورية خلال الأعوام (2000-2010)(المبالغ ب مليون ل.س)

العام	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	إجمالي الضرائب والرسوم	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة (1) إلى (3)	نسبة (2) إلى (3)	نسبة (1) إلى (4)	نسبة (2) إلى (4)
	(1)	(2)	(3)	(4)				
2000	100762	23266	124029	174664	81.24	18.76	57.69	13.32
2001	137403	30801	168204	226324	81.69	18.31	60.71	13.61
2002	127148	41091	168239	221581	75.58	24.42	57.38	18.54
2003	137117	43294	180411	237225	76	23.10	57.80	18.25
2004	139031	46474	185505	238242	74.95	25.05	58.36	19.51
2005	144947	47588	192535	251509	75.28	24.72	57.63	18.92
2006	172129	50568	222697	296625	77.29	22.71	58.03	17.05
2007	196984	51577	248561	301609	79.25	20.75	65.31	17.10
2008	212024	56801	268825	364985	78.87	21.13	58.09	15.56
2009	247664	62963	310626	378868	79.73	20.27	65.37	16.62
2010	223621	548078	278428	400494	80,32	19,68	55.83	13.68

المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية، (النسب من إعداد الباحثة)

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- تطور حصيلة الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2002 فقد انخفضت بنسبة (6.11%) عن عام 2001 وذلك بسبب صدور المرسوم التشريعي رقم (15) لعام 2001 القاضي بإعفاء الصادرات السورية والإنتاج الزراعي من الضريبة، وصدور المرسوم التشريعي رقم (25) لعام 2001 القاضي بإعفاء الفوائد والغرامات من السداد، وصدور المرسوم التشريعي رقم (2002) المتعلق بإلغاء رسم الاغتراب. إلا أنه بعد عام 2003 بدأت مرحلة

جديدة في زيادة حصيلة الضرائب المباشرة بسبب تخفيض الشرائح الضريبية بموجب القانون رقم (24) لعام 2003 والنافذ اعتباراً من 2004/1/1 .

– بلغت أعلى نسبة للضرائب غير المباشرة في عام 2004 قياساً إلى إجمالي كل من الضرائب والرسوم (25.05%) وإجمالي الإيرادات (19.51%) ويعود ذلك إلى الوصول إلى مطارح ضريبية جديدة بموجب المرسوم رقم (61) لعام 2004 والمتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي ، رغم صدور مرسوم التعرفة الجمركية على السيارات رقم (197) عام 2005.

– على الرغم من تطور حصيلة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وعليه حصيلة إجمالي الضرائب والرسوم في سورية خلال الفترة 2000– 2010 ، إلا أن نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 17.3% كما ذكرنا سابقاً في الجدول رقم (1) وهي تعد نسبة منخفضة. بالإضافة إلى أن الإيرادات الضريبية تأثرت بالمراسيم التشريعية والقوانين التي صدرت منذ عام 2005 ومنها المرسوم رقم (22) لعام 2009 المتعلق بمكلفي ضريبة دخل الأرباح الحقيقة وجميع إضافاتها العائدة للعام 2007 وكذلك المكلفون بالضرائب المباشرة الأخرى العائدة للعام 2008 وما قبل، حيث تم إعفاؤهم من الفوائد والغرامات المترتبة عليهم إذا تم السداد خلال مدة محددة، كما أن المرسوم رقم (33) للعام 2009 المتضمن رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة وتعديل شرائح ضريبة الرواتب والأجور، والمرسوم التشريعي رقم (54) للعام 2009 والمتضمن إعفاء مشاريع المنطقة الشرقية من ضريبة أرباح حقيقية لمدة (10) سنوات وإنجاز جزء كبير من المتراكم من تكاليف الأرباح الحقيقية لأصحاب المهن والحرف التي تعود لسنوات سابقة، علاوة على زيادة الوعي الضريبي وتبسيط الإجراءات والبعد عن التقدير الشخصي، مما أدى إلى زيادة المطارح الضريبية وزيادة عدد المكلفين، تزامناً مع زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مساهمة الضرائب ارتفعت بنسب قليلة وهذا الانخفاض يعود إلى حالات التهرب الضريبي لا سيما وأن أغلب العبء الضريبي يقع على القطاع العام بينما نجد أن القطاع الخاص يتهرب من سداد الضرائب المترتبة عليه، مما يعني عدم الفائدة والجدوى من الإعفاءات الضريبية الممنوحة له ولا سيما أن أعباء الإعفاءات الضريبية التي تحملتها الدولة أكبر بكثير من المزايا التي حصلت عليها ولا سيما في مجال نمو معدلات الاستثمار.[12]

2–2 التصنيف الثاني:

تصنف الضرائب في سورية أيضاً إلى:

2–2–1– الضرائب المفروضة على الدخل: وتشمل على ثلاثة أنواع من الضرائب: الضرائب على الدخل الناجم عن العمل (ضريبة الرواتب والأجور)، والضرائب على الدخل الناجم عن رأس المال (ضريبة ريع العقارات وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة)، والضرائب على الدخل المختلط الناجم عن العمل ورأس المال معاً (ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية). لمزيد من التوضيح سنشرح هذه الضرائب من خلال بيانات الدراسة وفيما يلي الجدول الذي يبين تتبع تطور الضرائب المفروضة على الدخل خلال الفترة (2000–2009).

(12) ابراهيم، رشا. ***دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي***. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2011، ص148.

جدول رقم (4): تتبع تطور حصيلة الضرائب على الدخل في سورية خلال الأعوام (2000– 2009)(المبالغ ب مليون ل.س)

العام	ضريبة دخل المهن	ضريبة الرواتب والأجور	ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة	ضريبة ريع العقارات	الضرائب على الدخل	إجمالي الضرائب والرسوم	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة (1) إلى (5) %	نسبة (2) إلى (5) %	نسبة (3) إلى (5) %	نسبة (4) إلى (5) %	نسبة (5) إلى (6) %	نسبة (5) إلى (7) %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)						
00	86715	6161	262	1277	94415	124029	174664	91.84	6.53	0.28	1.35	76.12	54.06
01	120151	7224	355	1452	129182	168204	226324	93.01	5.59	0.27	1.12	76.80	57.08
02	105495	8236	371	1372	115474	168239	221581	91.36	7.13	0.32	1.19	68.64	52.11
03	111904	9360	476	1555	123295	180411	237225	90.76	7.59	0.39	1.26	68.34	51.97
04	114646	4765	394	1664	121469	185505	238242	94.38	3.92	0.32	1.37	65.48	50.99
05	100569	4757	448	1516	107290	192535	251509	93.74	4.43	0.42	1.41	55.72	42.66
06	106318	6668	565	1471	115022	222697	296625	92.43	5.80	0.49	1.28	51.65	38.78
07	125877	7267	1036	1665	135845	248561	301609	92.66	5.35	0.76	1.23	54.65	45.04
08	130925	10709	1222	1783	144639	268825	364985	90.52	7.40	0.84	1.23	53.80	39.63
09	165074	11779	2129	2426	181408	310626	378868	90.10	6.49	1.17	1.34	58.40	47.88

المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية، (النسب من إعداد الباحثة)

من الجدول يمكن أن نلاحظ ما يلي:

– تعتبر ضريبة المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية من أهم الضرائب المفروضة على الدخل من حيث نسبة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث تجاوزت نسبتها خلال فترة الدراسة (90%) قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل، علماً أن الجزء الأكبر من حصيلة هذه الضريبة تتأتى من القطاع العام الذي لا يستطيع التهرب غالباً وبالتحديد من الضرائب المفروضة على الشركات النفطية، وهذا يعني وجود حالة من التشوه في هيكلية الضرائب في الموازنة بحيث لا تمثل فعلياً الضرائب الواجب فرضها.

– في عام 2003 بلغت أعلى نسبة لضريبة الرواتب والأجور قياساً غلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل (7.59%) ولعل السبب في ذلك قانون ضريبة الدخل رقم (24) عام 2003 ومجموعة التشريعات التي أدت إلى زيادة المطارح الضريبية، ولكن نلاحظ انخفاض هذه النسبة في عام 2004 وذلك بسبب زيادة الحد الأدنى المعفى من ضريبة الرواتب والأجور إلى /5000/ ل.س.

– تعدُّ ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة من أقل الضرائب أهمية بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على الدخل من حيث مقدار التمويل في الموازنة العامة للدولة، فلا تزال نسبتها قياساً إلى حصيلة الضرائب على الدخل دون (1%) باستثناء عام 2009 فقد تجاوزت هذه النسبة لتكون (1.17%) ويعود سبب تدني حصيلة هذه الضريبة إلى عدم وجود سوق مالية فاعلة، وبالنتيجة لا يوجد تداول للأسهم والسندات، والحكومة لا تطرح سندات دين عام على الجمهور،

وعدم وجود إدارة ضريبية كفؤة حيث هذه الضريبة تتطلب نظام ضريبي متطور بالإضافة لغياب نظم المعلوماتية المتطورة.

– لا تزال نسبة مساهمة ضريبة ريع العقارات قياساً إلى حصيلة الضرائب المفروضة على الدخل في حدود (1%) رغم أن مصدرها من أكثر المصادر دواماً وانتظاماً ويرجع ذلك إلى :

أ– كثرة الإعفاءات الدائمة المؤقتة، فقد أعفى المشرع بصورة دائمة بعض الريوع العقارية نظراً لصفة مالكيها أو لغايات اجتماعية أو زراعية.

ب– الاعتماد على التخمين المالي التقديري لسنوات قديمة دون وضع اعتبار لمعدلات التضخم، وقد كان هناك اقتراح[13] من أجل حل مشكلة إعادة التقدير هذه، وهي وضع نظام تثقيل سنوي لريوع العقارات المقدرة، بحيث يعدل الربع المقدر برقم قياسي مساو لمعدل التضخم لذلك العام حتى تبقى الضريبة متناسبة مع ارتفاعات الأسعار الحاصلة بشكل أوتوماتيكي سنوي. ولمعالجة هذا الاقتراح نرى بأنه من الصعب تحديد معدل للتضخم وعليه تحديد الرقم القياسي المثقل لقيم العقارات وريوعها إذ أن الزيادات في الأسعار لا تأتي بنسب واحدة ولا جميع العقارات دفعة واحدة لذلك نجد أن نظام إعادة التقدير كل عشر سنوات يعد أكثر فعالية ومناسبة لأوضاع بلادنا ولكن على أن يطبق ويلتزم به التزاماً صحيحاً.

– انخفاض نسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الضرائب والرسوم طيلة فترة الدراسة حيث بلغت في عام 2000 نسبة (76%) لتنخفض عاماً بعد عام وتصل إلى (53%) في عام 2008 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: اقتصاد سورية اقتصاد منشآت صغيرة ذات إنتاجية ضئيلة، توجه القطاع الخاص للمشاريع الصغيرة بدافع عدم الخضوع للضريبة وسهولة التهرب من دفعها، تدني التجهيز الرأسمالي خاصة الآلات مما يصعب وضعية المنافسة في حال الاستمرار في تحرير الأسواق وإلغاء الحماية الجمركية ضمن اتفاقية الشراكة الأوربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،[14] إلا أنه في عام 2009 زادت نسبة مساهمة هذه الضرائب في إجمالي الضرائب والرسوم لتكون بحدود (58%). أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الضرائب على الدخل في إجمالي الإيرادات العامة فلم تكن مستقرة خلال فترة الدراسة حيث بلغت في عام 2000 نسبة وقدرها (54.06%) لتزداد في عام 2001 وتصبح

(57.08%) ثم لتنخفض عاماً بعد عام وتصل إلى (38.78%) عام 2006 لتزداد بعد ذلك في عام 2007 ثم تنخفض عام 2008 ثم تزداد في عام 2009 والجدول السابق يوضح ذلك.

2-2-2- الضرائب المفروضة على رأس المال (الثروة):

وهي الضرائب التي يكون مطرحها بشكل أساسي رأس المال (الثروة).فرضت هذه الضرائب بأشكال مختلفة منها الدوري (ضريبة العرصات، ضريبة المواشي، رسم السيارات) ومنها غير الدوري (رسم الانتقال على التركات، رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري). يمكن دراسة تطور حصيلة الضرائب على رأس المال من خلال الجدول رقم (5) (المبالغ بملايين الليرات السورية).

(13) السيوفي، قحطان. ***اقتصاديات المالية العامة***. الطبعة الأولى، دار طلاس للطباعة والنشر، سورية، 1989، ص258.

(14) لوكريز، سمية. ***بحث حول السياسة المالية في سورية***. إشراف د. الياس نجمة، سورية، 2006، ص7.

جدول رقم (5): تتبع تطور حصيلة الضرائب على رأس المال في سورية خلال الأعوام (2000– 2009)(المبالغ ب مليون ل.س)

العام	ضريبة العرصات	رسوم السيارات	ضريبة المواشي	رسم الانتقال على التركات	رسم الفراغ	الضرائب على رأس المال	إجمالي الضرائب والرسوم	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة (1) إلى (6) %	نسبة (2) إلى (6) %	نسبة (3) إلى (6) %	نسبة (4) إلى (6) %	نسبة (5) إلى (6) %	نسبة (6) إلى (7) %	نسبة (6) إلى (8) %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)							
00	28	2097	0	583	541	3249	124029	174664	0.86	64.54	0	17.94	16.65	2.62	1.86
01	37	2802	13	584	689	4125	168204	226324	0.90	67.93	0.32	14.16	16.70	2.45	1.82
02	30	4037	9	567	896	5539	168239	221581	0.54	72.88	0.16	10.24	16.18	3.29	2.49
03	31	4707	7	561	1066	6372	180411	237225	0.49	73.87	0.11	8.80	16.73	3.53	2.68
04	43	5550	219	627	1364	7803	185505	238242	0.55	71.13	2.81	8.04	17.48	4.21	3.27
05	53	7024	297	948	1927	10249	192535	251509	0.52	68.53	2.90	9.26	18.80	5.32	4.07
06	46	8697	206	363	2137	11449	222697	296625	0.40	75.96	1.80	3.17	1868	5.14	3.86
07	59	10211	191	282	2660	13403	248561	301609	0.44	76.18	1.43	2.10	19.85	5.39	4.44
08	67	11902	126	291	2903	15289	268825	364985	0.44	77.85	0.82	1.90	18.99	5.69	4.19
09	105	13040	32	264	3362	16803	310626	378868	0.63	77.61	0.19	1.57	20	5.41	4.43

المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية، (النسب من إعداد الباحثة)

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

– لا تزال نسبة ضريبة العرصات ضعيفة جداً دون (1%) قياساً إلى حصيلة الضرائب على رأس المال ويعود السبب في ذلك إلى عدم تقدير قيمة العرصات بما يتناسب مع معدلات التضخم وارتفاع أسعار العقار واللجوء للتخمين الثلاثي (كل ثلاث سنوات) بطريقة عفوية لا تمت بصلة للتقدير العملي والواقعي.

– تعتبر رسوم السيارات من أكثر الضرائب والرسوم جدوى وأوفرها حصيلة، حيث شكلت نسبتها إلى الضرائب على رأس المال في عام 2000 (64%) لتتزايد هذه النسبة وتصل إلى حدود (77%) في كل من عامي 2008 و2009 ويمكن أن نفسر ذلك بأن رسوم السيارات يمكن حصرها ضمن سجلات واضحة يسهل معها تحديد المكلف بها وإرغامه على أدائها ومعاقبة المتهربين منها.

– تعتبر ضريبة المواشي من أقدم الضرائب المفروضة على الثروة في سورية، كان أسلوبها بدائياً يعتمد على عد المواشي في المراعي، الذي يترتب عنه انخفاض دقة العمل وارتفاع التكاليف الخاصة بجباية هذه الضريبة ونفقات تنقلاتها، ولعل هذا يتعارض مع مبدأ الضريبة القائل: أن يكون الإيراد الناتج عنها أكبر من تكاليف جبايتها. إن ما سبق ذكره يفسر انخفاض حصيلة ضريبة المواشي طيلة فترة الدراسة، لكن من الجدير ذكره أنه في عام 2004 صدر المرسوم التشريعي رقم (18) القاضي بفرض ضريبة المواشي على كل رأس يصدر إلى خارج الحدود السورية وهذا ما يفسر ارتفاع حصيلة هذه الضريبة في عام 2004. [15]

– انخفضت نسبة مساهمة رسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات في الضرائب على رأس المال فقد كانت في عام 2000 (17.94%) لتنخفض عاماً بعد عام وتصل إلى (1.57%) في عام 2009، ولعل أحد أسباب ذلك صدور المرسوم التشريعي رقم (56) لعام 2004 الذي أنهى العمل بأحكام المرسوم رقم (101) لعام 1952 ومنح

(15) وزارة المالية السورية، ***مجموعة التشريعات الضريبية***.

تخفيض رسم الهبات بواقع 50% على الواقعات قيد التصفية في حال سدد المكلف الرسوم المتوجبة خلال السنة الأولى من نفاذ المرسوم، و25% إذا سدد المكلف الرسم خلال السنة الثانية من نفاذ المرسوم.

– يفرض رسم الفراغ والانتقال والتسجيل العقاري بمعدلات متفاوتة حسب طبيعة العقار وقيمته، إذ يستوفى عند تسجيل العقود ونقلها ولهذا يصعب التهرب من هذا الرسم. فهو يحتل المرتبة الثانية في الحصيلة قياساً إلى الضرائب على رأس المال، وعام 2009 هو العام الذي حقق أعلى نسبة لهذا الرسم قياساً إلى الضرائب على رأس المال، إلا أنه بشكل عام تعدّ حصيلة هذا الرسم منخفضة ولا بد من زيادتها واستخدامها في الحد من ارتفاع أسعار العقارات دون مبرر.

– بشكل عام يمكن القول الضرائب على رأس المال لا تساهم بشكل فعال في رفع حصيلة الإيرادات الضريبية بصفة خاصة والإيرادات الإجمالية بصفة عامة طيلة فترة الدراسة وهذا راجع لتخلف أساليب التقدير وقدم التشريعات الضريبية مما يؤدي إلى سهولة في التهرب الضريبي حيث بلغت في عام 2000 نسبة (2.62%) من الإيرادات الضريبية و(1.86%) من الإيرادات العامة لتزداد عاماً بعد عام وتصل في عام 2009 إلى حدود (5.41%) من الإيرادات الضريبية و(4.43%) من الإيرادات العامة ولعل أحد أسباب هذه الزيادة قيام سورية بتشجيع الاستثمار وتحريك الأموال المكتنزة والمجمدة في ممتلكات ثابتة كالعقارات والأراضي وما شابه، هذا بالإضافة إلى أن ضرائب كهذه يمكن أن تكون عوناً للحكومة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية (كتفتيت الثروات وإزالة الفوارق بين الطبقات).

2-2-3- الضرائب المفروضة على الإنفاق (الاستهلاك):

وهي ضرائب ورسوم معظمها قديم يعود إلى منتصف هذا القرن وما قبل، تمثلت هذه الضرائب في: (ضريبة السكر، ضريبة الملح، رسم الإسمنت، ضريبة الملاهي، رسم المواد الكحولية، رسم الأجهزة التلفزيونية، رسم الأجهزة اللاسلكية اللاقطة المرسلة وقطعها، ضريبة الإنتاج الزراعي، رسم الإحصاء، ضريبة التبغ، ضريبة المواد المشتعلة، رسوم السيارات، ضريبة مقطوعية الكهرباء، رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي). وسنبحث فقط في الضرائب والرسوم الأكثر أهمية والأكثر حصيلة كالرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي كمثال على هذه المجموعة، حيث يمكن تتبع تطور حصيلة الضرائب على الإنفاق من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (6): تطور حصيلة أهم الضرائب على الإنفاق في سورية خلال الأعوام (2000– 2009)(المبالغ ب مليون ل.س)

العام	الرسوم الجمركية	رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي	الضرائب على الإنفاق	إجمالي الضرائب والرسوم	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة (1) إلى (3)	نسبة (2) إلى (3)	نسبة (3) إلى (4)	نسبة (3) إلى (5)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)				
2000	10688	932	26365	124029	174664	40.54	3.53	21.26	15.09
2001	16881	1751	34897	168204	226324	48.37	5.02	20.75	15.42
2002	22426	2891	47226	168239	221581	47.49	6.12	28.07	21.31
2003	26127	4216	50744	180411	237225	51.49	8.31	28.13	21.39
2004	28790	6298	56233	185505	238242	51.20	11.20	30.31	23.60
2005	26758	22181	74996	192535	251509	35.68	29.58	38.95	29.82
2006	28580	34954	96226	222697	296625	29.70	36.32	43.21	32.44
2007	29009	39184	112613	248561	301609	13.64	18.43	45.30	37.34
2008	28850	42196	108897	268825	364985	26.49	38.75	40.50	29.84
2009	32386	40119	112415	310626	378868	28.81	35.69	36.19	29.67

المصدر: أرقام من قطع حسابات الموازنات العامة للدولة للسنوات المذكورة، وزارة المالية، (النسب من إعداد الباحثة)

مما سبق يمكن أن نلاحظ ما يلي:

– تشكل نسبة الرسوم الجمركية في الضرائب على الإنفاق أكثر من النصف في كل من عامي 2003 و 2004 لتبدأ بعدها بالانخفاض، ولعل ما يفسر ذلك قيام سورية بإجراء تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية المفروضة على المستوردات ، وإلغاء كامل الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة من الدول العربية بموجب أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ 2005/1/1،[16] بالإضافة إلى دخول سورية في عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول عديدة كتركيا وإيران والأردن،[17] إلا أنه في عامي 2008 و 2009 زادت نسبة مساهمة هذه الرسوم في الضرائب على الإنفاق، ولكن بالرغم من ذلك تشير بعض الدراسات إلى الدور المتواضع للرسوم الجمركية في الإيرادات العامة في سورية. وتشير هذه الدراسات إلى ان أثر تحرير التجارة في الإيرادات العامة سيكون كبيراً ولكنه سيبقى قابلاً للتحكم به لأنها حتى عندما تصنف الرسوم الجمركية السورية على أنها مرتفعة فقد كانت الرسوم الفعلية تعتبر منخفضة على الكثير من السلع لأنها كانت تحسب على أساس سعر مرتفع لليرة السورية وعليه فإن تأثيرها في الإيرادات العامة لم يكن كبيراً.[18]

– رسم الإنفاق الاستهلاكي من بين الرسوم التي حققت ارتفاعاً ملحوظاً في حصيلته قياساً إلى الضرائب على الإنفاق، فقد بلغت أعلى نسبة له في عام 2008 وقدرها (38.75%) ويعود السبب في ذلك إلى اكتشاف مطارح ضريبية جديدة من خلال رسم الإنفاق الاستهلاكي الصادر بالمرسوم رقم (61) لعام 2004، لكن بشكل عام يمكن القول إن مساهمة رسم الإنفاق الاستهلاكي تبقى ضئيلة ولا تلعب دورها الحقيقي والمالي (جباية موارد إضافية) أو الاقتصادي الاجتماعي (توجيه الاستهلاك).

(16) وزارة المالية السورية. ***مجموعة التشريعات الضريبية.*** www.syrianfinance.org

(17) برنامج الأمم المتحد الإنمائي (2007)، "**تقرير التنمية البشرية 2007– 2008**". ص296.

(18) LUCKE, B. ***Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria.*** Institute de la Méditerranéen, the second FEMISE conference, Marseille, March 29- 30, 2001, P.18.

– بشكل عام إذا تتبعنا حصيلة الضرائب على الإنفاق من خلال الجدول السابق نلاحظ أنها في تزايد مستمر من عام 2000 وحتى عام 2007 حيث بلغت في عام 2007 نسبة (45.30%) من الإيرادات الضريبية و(37.34%) من الإيرادات العامة ومن ثم تعود لتنخفض في عام 2008 و 2009 لتصل إلى حدود (36.19%) من الإيرادات الضريبية و (29.67%) من الإيرادات العامة، وهذا التحسن يعود إلى التعديلات التي طرأت على هذه الضرائب والتي أدت لاكتساب مطارح ضريبية جديدة وذلك بالنسبة ل(رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي، الرسوم الجمركية)، ولكن بالرغم من ذلك ما زالت مساهمة هذا النوع من الضرائب في إيرادات الموازنة العامة للدولة متواضعة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1– إن القوانين والتشريعات التي صدرت بعد عام 2000 م ولا سيما القانون رقم (24) لعام 2003 م والقانون رقم (25) لعام 2003 م قد ساعدت على تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة المدروسة بالنسبة إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة.

2– إن انخفاض مستوى التهرب الضريبي خلال الفترة من 2000 حتى 2010 ساعد على تطور في حجم الإيرادات الضريبية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة ولكن بشكل بسيط.

3– تطورت الإيرادات الضريبية من 2000 حتى 2010 بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي واستناداً إلى حسابات القطع في الموازنة العامة للفترة المدروسة ولكن بشكل متذبذب.

4– يمكن ملاحظة أن العبء الضريبي في سورية والذي تراوح بين 9.9% و17.3% من الناتج المحلي الإجمالي لا زال منخفضاً بالمقارنة مع الدول النامية ولا سيما مصر 21% والأردن 24% وتركيا 23%.

5– إن مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة السورية تشكل رقماً متواضعاً على اعتبار أن هذا المورد هو المورد الدائم الذي تعتمد عليه الدول في تمويل نفقاتها إذ تمول الضرائب في بعض دول العالم حوالي 80% – 90% من النفقات العامة.

6– إن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ترافقت مع التطور في الإيرادات الضريبية كما أظهرت النسب الموجودة في الجداول السابقة في متن البحث.

7– إن ضريبة الدخل المفروضة على المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية تعد من أهم الضرائب المفروضة على الدخل من حيث مساهمتها في واردات الموازنة العامة للدولة، أما فيما يتعلق بضريبة الرواتب والأجور فقد انخفضت نسبة مساهمتها بالنسبة لضرائب الدخل وذلك بسبب زيادة المطارح الضريبية وارتفاع الحد الأدنى المعفى من ضريبة الرواتب والأجور.

8– انخفاض نسبة حصيلة الضرائب على رأس المال ويعود السبب إلى عدم تقدير قيمة العرصات بما يتناسب مع ارتفاع مستوى الأسعار، واللجوء إلى التخمين العفوي.

9- انخفاض نسبة مساهمة الضرائب الجمركية بعد عام 2004 وحتى عام 2008 و2009 م ثم بعد ذلك أخذت مساهمتها بالزيادة، ولكن بشكل عام هناك دور متواضع للرسوم الجمركية في الإيرادات العامة في سورية.

التوصيات:

1- إن انخفاض نسبة مساهمة الضرائب في سورية تتطلب الانتقال من الضرائب النوعية إلى الضرائب على الإيراد العام والذي يسمح بتطبيق الضرائب التصاعدية بشكل أفضل مما يساعد على زيادة حصيلة الضرائب بالنسبة إلى الإنتاج القومي.

2- يجب التفتيش عن مطارح ضريبية جديدة بحيث يكون أثرها ضعيفاً في مستوى معيشة المواطن، ولكن بنفس الوقت تساعد على زيادة الحصيلة الضريبية.

3- تعويض الانخفاض في نسبة مساهمة الضرائب الجمركية، وذلك عن طريق الضريبة على المبيعات، ولا سيما على السلع الكمالية والتي يستهلكها أصحاب الدخل المرتفع.

4- التركيز على الكادر الوظيفي الذي يعمل في مجال الجباية الضريبية بحيث تكون الخبرة والنزاهة هي المعيار الأول من أجل مكافحة التهرب الضريبي الذي يحتل معدلات مرتفعة بالنسبة إلى حجم الضرائب الواجب تحصيلها.

5- اللجوء إلى التخمين الحقيقي.

المراجع:

1- ابراهيم، رشا. دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي.رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2011.

2- اسماعيل، اسماعيل. الاقتصاد العالمي. مجلة اقتصادية شهرية، السنة الثانية، العدد 19، سورية، 2005.

3- جديد، شيرين. فعالية السياسة المالية في تشجيع الاستثمارات في سورية. رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية، 2009.

4- الجليلاتي، محمد. النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحاته. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية، 2000.

5- الحسين، محمد. أداء النظام الضريبي في سورية (دراسة مقارنة). مجلة عالم المال، وزارة المالية، العدد 10، سورية، 2007.

6- السيوفي، قحطان. اقتصاديات المالية العامة.الطبعة الأولى، دار طلاس للطباعة والنشر، سورية، 1989.

7- برنامج الأمم المتحد الإنمائي (2007)، "تقرير التنمية البشرية 2007- 2008".

8- تحليل الاقتصاد الكلي السوري. هيئة تخطيط الدولة www.planning.gov.sy

9- زيدان، رامي. حساسية النظام الضريبي في سورية. منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 2006.

10- صندوق، عفيف عبدالكريم. دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2000.

11- عايب، وليد. النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2007.

12- غندور، غسان. الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة.رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2009.

13- لوكريز، سمية. بحث حول السياسة المالية في سورية. إشراف د. الياس نجمة، سورية، 2006.

14- وزارة المالية السورية. مجموعة التشريعات الضريبية www.syrianfinance.org

15- LUCKE, B. ***Fiscal Impact of Trade Liberalization: The Case of Syria.*** Institute de la Méditerranéen, the second FEMISE conference, Marseille, March 29- 30, 2001.

16- STURM, M. & GURTNER, F. ***Fiscal Policy in Mediterranean Countries Developments, Structures and Implications for Monetary Policy.*** Occasional Paper Series, European Central Bank, NO. 69, August 2007.